دعوات الاصلاح في مناقشات مجلس النواب العراقي الدورة الانتخابية الثانية عشرة (١٩٤٨-١٩٥٢)

م. د. غصون مزهر حسين

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / قسم الدراسات التاريخية

Dr.ghsoon_Mezher@yahoo.com

الملخص :

خلال الدورة الانتخابية الثانية عشرة لمجلس النواب العراقي في العهد الملكي (١٩٤٨-١٩٥٢)، تميزت الدعوات الاصلاحية بتنوعها وجدية المطالبة بها ، وذلك لدخول عناصر نشطة من المعارضة الحزبية بعد السماح بتشكيل الاحزاب عقب أنتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٦،مما ساهم في جدية المناقشات داخل قبة البرلمان وحدتها وضرورتها لحاجة البلاد الى الاصلاح الجدي بعد أزمة الحرب الخانقة ، التي مرت على جميع دول العالم ، وكان اثرها اكبر على الدولة العراقية لفقرها وحداثة تشكيل أحزابها،وتم تناول هذا الموضوع من خلال ثلاث فقرات أساسية هي أولا الحاجة الى الاصلاح ، وثانيا انتخابات ١٩٤٨ ووصول نواب المعارضة الى البرلمان ، والفقرة الثالثة هي اهم قضايا الاصلاح التي تناولها النواب بالمناقشة والمطالبة الملحة للاصلاح

الكلمات المفتاحية (الاصلاح – مجلس النواب – العراق – دورة انتخابية)

Dr.Ghsoon Mazhar Hussain

Abstract

During the second ten electoral session of the Iraqi Council of Representatives in the monarchy (1948-1952), it was marked by calls for reform diversity and serious claim, so as to enter the active elements of the partisan opposition after allowing the formation of political parties after the end of World War II in 1946, which contributed to the serious discussions within parliament unity and necessary for the country's need for reform of Capricorn after suffocating crisis of war, which passed on all countries of the world, and the effect is more on the Iraqi state of poverty and the recent formation of their party, was addressed this issue through three basic paragraphs are first the need for reform, and second in 1948 elections and the arrival of opposition MPs to parliament, the third paragraph is the most important reform issues addressed by the House of Representatives discussed the urgent demand for reform.

المقدمة

أن الدعوة الى الاصلاح في أي مجال مظهر أساسي في الحياة البرلمانية ، فقلما نجد حياة برلمانية في جميع أنحاء العالم تخلو من الدعوات الاصلاحية سواء كانت من جانب المعارضة أو حتى من نواب الحكومة في بعض الاحيان ،وبالاخص عندما تكون هناك حاجة حقيقية الى الاصلاح بعد مرور البلاد بأزمة تؤثر على جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

وخلال الدورة الانتخابية الثانية عشرة لمجلس النواب العراقي في العهد الملكي (١٩٤٨-١٩٥٢)، تميزت الدعوات الاصلاحية بكثرتها وجدية المطالبة بها ، وذلك لدخول عناصر نشطة من المعارضة الحزبية بعد السماح بتشكيل الاحزاب عقب أنتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٦،مما ساهم في جدية المناقشات داخل قبة البرلمان وحدتها وضرورتها لحاجة البلاد الى الاصلاح الجدي بعد أزمة الحرب الخانقة ، التي مرت على جميع دول العالم ، وكان اثرها اكبر على الدولة العراقية لفقرها وحداثة تشكيل أحزابها،وتم تناول هذا الموضوع من خلال ثلاث فقرات أساسية هي أولا الحاجة الى الاصلاح ، وثانيا انتخابات ١٩٤٨ ووصول نواب المعارضة الى البرلمان ، والفقرة الثالثة هي اهم قضايا الاصلاح التي تناولها النواب بالمناقشة والمطالبة الملحة للاصلاح ، وهذا ما سيتضح خلال البحث .

أولاً : الحاجة الى الاصلاح في عراق ما بعد الحرب العالمية الثانية

بعد أنتهاء الحرب العالمية الثانية أزدادت حدة الازمة الاقتصادية التي بدات خلال أيام الحرب ، وكان العراق من الدول التي رغم أنها لم تشارك فعلا في الحرب الا أن اثارها السلبية كانت كبيرة عليه ،والسبب في ذلك لكون العراق كان تابعاً في مقدراته الاقتصادية والسياسية بدرجة كبيرة الى سيطرة الدول الاجنبية وبالاخص بريطانيا ،بسبب ارتباطه بمعاهدة معها ، اذ قاسى العراقيون خلال الحرب العوز والحاجة ،وأنعدمت الحريات ،وأعلنت الاحكام العرفية ، و صدرت القوانيين التي تقيد الحريات الشخصية وحرية الصحافة ،وارتفعت الاسعار وشحت الحاجات الاساسية ، وقد ساعد انتشار الوعي السياسي والاذاعات والدعاية الحكومية التي وعدت الشعب بحياة جديدة عند انتهاء الحرب ، على زيادة قوة تحرك النخبة السياسية وحركتها الوطنية في سبيل تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال الدعوة الى أقامة التنظيمات المهنية والنقابية ،وتبنت قضية الفلاحين وأنقاذهم من الاستغلال والفقر وزيادة الانتاج الزراعي من خلال المطالبة بتوزيع الاراضي الاميرية (أراضي الدولة) ، والاصلاح الزراعي وتحسين مشاريع الري والبزل وزيادة راسمال المصرفين الصناعي والزراعي و أدخال المكننة الحديثة الى الزراعة و أنشاء الجمعيات الفلاحية التعاونية لخدمة الفلاحين .[١]

في ضوء هذه الظروف ظهرت الحاجة الى أصلاح جذري وفوري لجميع البنى التحتية للدولة، مما أبرز دور البرلمان في الحياة السياسية العراقية ، حيث اسهم البرلمان في مناقشة وأقرار سياسة الدولة العراقية الداخلية والخارجية ، وتقدم عدد من النواب بالمقترحات العملية لتطوير النظام السياسي ،وكان لنواب المعارضة دور في التأكيد على الحريات العامة و أحترام القانون الاساسي الذي ضمن الحرية الشخصية ، بما فيها حرية أبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات وتأسيس الاحزاب والانضمام اليها ، وأنتقدت المعارضة بأستمرار تعطيل أو أنتهاك احكام القانون الاساسي بأصدار القوانيين الاستثنائية أو المراسيم .[٢]

وهكذا اتسعت مطالبات الجماهير وأستمرت بقوة عن طريق الاضطرابات العمالية والطلابية ، لغرض أجبار الحكومة على تلبية مطالبهم في الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، وبالفعل أجبرت هذه الانتقادات والتحركات من جانب الحركة الوطنية الوصي عبد الاله على عقد أجتماع لاعضاء مجلس الامة في ٢٧/ كانون الاول / ١٩٤٥ ، والقاء خطاب سياسي كان مفاجئا للعاملين في الساحة السياسية العراقية ،اذ تحدث عن الوضع السيء الذي مر به العراق خلال الحرب العالمية ، وكيف أن ظروف الحرب هي التي أعترضت مسيرة الاصلاح التي كان العراق يخطو نحوها ، وقدم خطة جديدة لسياسة الحكومة التي يجب أن تتبعها:

١- الاصلاح الاقتصادي :من خلال توفير فرص العمل ورفع المستوى المعاشي للمواطنين وتأمين مستوى صحي وثقافي جيد للجميع .

٢- العدالة الاجتماعية : من خلال تحقيق المسأواة بين المواطنين والغاء عوامل التفرقة بينهم ،وبالاخص النهوض بقطاع الزراعة و معالجة مشكلة الاقطاع المستشري في الارياف وسيطرته على مقدرات الفلاحين .

٣- العمل على فتح المجال للشباب لتحمل مسؤولياتهم السياسية ،من خلال السماح بتشكيل الاحزاب السياسية ، وتعديل قانون الانتخابات لبناء حكومة برلمانية نابعة من الشعب .[٣]

نظرا لقوة الحركة الوطنية السياسية ،وزيادة نقمتها الجماهيرية ،قررت الحكومة السماح بتأسيس احزاب سياسية بشكل رسمي ، وبأجازة من وزارة الداخلية ، وتم ذلك في عهد وزارة توفيق السويدي (تألفت في ٢٣/شباط /١٩٤٦)[٤] ،حيث تشكلت خمسة أحزاب سياسية كل حزب يعبر عن توجه معين ،فمنهم القومي مثل **حزب الاستقلال** ،والذي كانت دعوته الاصلاحية تتركز حول أقامة حياة دستورية صحيحة ، من خلال اصلاح قوانين الانتخاب والادارة ، وتعزيز استقلال القضاء ،وحرية الصحافة ،والعناية بالجيش واصلاح الشرطة ،كما دعا الحزب الى محاربة البطالة والفقر ،و توزيع الاراضي توزيعاً عادلاً ،بينما مثل حزب أخر السياسين القدماء والعناصر الموصوفة بالاعتدال وهو **حزب الاحرار** ،المؤيد في اغلب مواقفه للحكومة وسلطتها ، وكان هدفه في الاصلاح النهوض بالشعب

العراقي على أختلاف طبقاته ، والعمل على توحيد صفوف ابنائه في سبيل التعاون على تنظيم المملكة بالاساليب والطرق العصرية ،وتقدمها سياسيا و اقتصاديا وأجتماعيا ، واصلاح الادارة العامة بحيث تستهدف خدمة الشعب وتحقيق العدل(٤).

أما الحزب الديمقراطي ذو التاريخ السياسي القديم ، وميوله نحو الديمقراطية منذ الثلاثينيات من خلال جريدته (صوت الاهالي)، هذا الحزب هو **الحزب الوطني الديمقراطي** ، الذي كان بقيادة كامل الجادرجي والذي جاء في منهاجه أن غايته الاساسية اصلاح عام في كل نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفق تصميم منسق شامل لجميع تلك النواحي ،وذلك بقصد تحقيق التطور للبلاد ونقله من دولة متأخرة الى دولة ديمقراطية عصرية ،بطريقة ديمقراطية سليمة ، وتحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية ، وتطبيق نظام الانتخاب المباشر ،أما في مجال السياسة الاقتصادية فقد دعا الى زيادة الانتاج وتقليل الفروق الاقتصادية.(٦)

و جاء حزب يحسب على التيار اليساري بسبب الخلفية السياسية لمؤسسه عبد الفتاح ابراهيم والحزب هو **الاتحاد الوطني** ،ومن أهداف هذا الحزب النهوض باقتصاديات العراق وتشجيع الصناعة الوطنية ، ومكننة الزراعة ، وتنظيم الري ، والاهتمام بحياة الفلاحين وتحريرهم من الجهل والفقر ، وتعميم مجانية التعليم و توسيع التعليم ، وأحياء التراث الفكري والقومي ، والحزب الاخير الذي يحُسب ايضا على الاتجاه اليساري في العراق هو **حزب الشعب** بقيادة عزيز شريف ، والذي كان عضوا في جماعة الاهالي قبل أن ينفصل عنهم في عام ١٩٤٣، وكان الحزب يهدف ضمن برنامجه الذي تقدم به للاجازة الى الغاء القوانيين الاستثنائية و أستقلال القضاء وحرية الانتخاب وحل مشكلة الارض وأعطاء الحقوق للعمال وغيرها من الاهداف الاصلاحية .(٧)

لقد عبرت هذه الاحزاب عن تطلعات الشعب في تلك الفترة ، ومطالباته لتجاوز الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي كان يمر بها العراق ، لغرض تحقيق الاصلاح داخليا في جميع المجالات ، من خلال الضغط على الحكومات المتعاقبة لأحترام الحريات الدستورية والاخذ بنظام الانتخاب المباشر ،وأصلاح الحياة الاقتصادية اصلاح جذري ،والخروج من السيطرة الاجنبية وتحرير موارد العراق النفطية من خلال تعديل اتفاقيات امتيازات النفط بشروط افضل لمصلحة العراق وشعبه .

في ظل نشاط الاحزاب وشعاراتها القوية في سبيل الاصلاح ،تشكلت قاعدة جماهيرية واسعة تطالب بالاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وكان أقوى تحرك لها هو مناهضتها لمعاهدة تعديل معاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا ١٩٤٨ ، والتي سميت معاهدة بورتسموث ، والتي أجريت مفاوضاتها في عهد وزارة صالح جبر، حيث شهدت بغداد مظاهرات ضخمة وكانت الاعنف من نوعها ضد المعاهدة والنظام (وثبة) لقوتها ومشاركة أحزاب المعارضة العلنية والحزب الشيوعي (السري) وتحشيدها للمواطنيين ضد هذه الاتفاقية ، وبسبب شدة هذه التظاهرات اضطر صالح جبر الى

الاستقالة ،مما دفع الوصي لتكليف محمد الصدر بتشكيل الوزارة ،لامتصاص النقمة الجماهيرية وتهدئة الاوضاع تمهيدا لعودة نوري السعيد للحكم مرة أخرى بغرض أجراء الانتخابات لعام ١٩٤٨ ،تلك الانتخابات التي ساهمت بوصول عدد لاباس به من قادة المعارضة الى البرلمان.[٨]

ثانياً: انتخابات ١٩٤٨ ووصول قوى المعارضة الى البرلمان

نتيجة لاحداث وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨ اضطرت الحكومة الى اجراء انتخابات جديدة، وسمحت بأشتراك ممثلي الاحزاب السياسية التي بقيت في الساحة السياسية بعد أحداث الوثبة ، وكانت هذه الانتخابات الوحيدة التي جرت بنوع من الحرية ، رغم وجود فقرة الانتخاب غير المباشر في نظام الانتخابات ، والتي تعتبر عقبة أو طريقة مثلى لمنع وصول مرشحي المعارضة الى البرلمان من وجهة نظر سياسي المعارضة ،من خلال الاتصال من قبل مرشحي الحكومة والاثرياء والمتنفذين مع عدد قليل من الاشخاص (المنتخبين الثانويين) بدل الانتخاب من قبل جماهير الشعب مباشرة ، وهذا ابرز مساوئ العملية الانتخابية في الدولة العراقية خلال تلك الفترة أي عملية الانتخاب غير المباشر .[٩]

وكانت الحملات الانتخابية لمرشحي المعارضة غالباً ما تتناول الوضع السياسي بالنقد الصريح ، لغرض اثارة حماس الجماهير وحشد اصواتهم لمناصرة اهداف الاحزاب السياسية في طلب الاصلاح ، والاصرار على تحقيق برامج هذه الاحزاب خلال هذه الفترة ، ردت الحكومة على هذه الحملات من خلال شن حملة مضادة عن طريق الصحف التي تحسب لصالح الحكومة ومؤيدة لمرشحيها ، ومحاولة تسفيه ممثلي المعارضة وتصريحاتهم ، حتى وصل الامر الى اتهامهم بالشيوعية والتطرف فيها .[١٠]

برزت خلال عملية الاستعداد لاجراء الانتخابات وحتى أثناء اجرائها الدعوة الى تعديل نظام الانتخابات وسن قانون خاص لادارة العملية الانتخابية ،وكانت هذه الدعوة الاصلاحية الاولى ،وهي اصلاح اهم نظام يتحكم في مسيرة الحياة السياسية في أي دولة ويضعها على الطريق الصحيح ، من خلال جعل الانتخاب مباشر لافساح المجال للشعب لقول كلمته ،وليس اعتماداً على قانون قديم مشتق من قانون الانتخابات العثماني ،والبعيد عن واقع الحياة السياسية العراقية ، الامر الذي يؤدي الى اجراء تغيير جذري في النخبة السياسية العراقية والسماح بوصول وجوه جديدة لقيادة العملية السياسية ، وتحقيق مبدأ الحكومة البرلمانية أي التي تنبثق من مجلس النواب وليس التي تفرض عليه من قبل الوصي والفئة الحاكمة .[١١]

تستند الانتخابات كما ذكرنا الى قانون وضع عام ١٩٢٤ ، وكانت بعض فقراته غير مقبولة لدى النخبة السياسية ،لانه يفسح المجال لتدخل الحكومة تدخلاً كبيراً في سير الانتخابات ، لذا تألفت لجنة ممن تقلدوا مناصب عليا في الدولة لوضع لائحة جديدة للانتخابات ونظامها ،ووضع اسس

جديدة ، حيث قسمت الدوائر الانتخابية الكبيرة الى عدة دوائر صغيرة ، وتم وضع اسس الترشيح وغيرها وزيادة عدد النواب من (١١٥ نائب الى ١٣٨ نائبا) ، وأقرت هذه اللائحة في مجلس النواب في ٢١/ ايار/ ١٩٤٦ .[١٢]

كان البرلمان الذي تشكل بعد انتخابات عام ١٩٤٨ ، رغم أن هذه الانتخابات لم تخلو من محاربة للعناصر المعارضة للحكومة و محاولة ابعادهاعن الوصول الى البرلمان،يحتوي على عدد لاباس به من قوى المعارضة ممثلة بقادتها ،ويعلل الدكتور محمد عويد الدليمي ذلك بناءا على تقارير السفارة البريطانية السنوية أن " **السفارة البريطانية ،كانت ترى ضرورة تمثيل الاحزاب الثلاث (الاستقلال والوطني الديمقراطي والاحرار)في المجلس الجديد ، فقد اعربت في تقريرها في ٥ / نيسان / ١٩٤٨ عن أملها في اقناع الوصي ونوري السعيد بذلك ،وقد عللت ذلك الى أن طرد تلك الاحزاب الى الظلمة قد يدفعها الى أستخدام اسلوب أكثر تطرفاً ،وربما تجبر على القيام بفعالياتها في الشوارع وفي حشود الجماهير**".[١٣]

أن وصول ممثلي الاحزاب الثلاثة الباقية في الساحة السياسية في تلك الفترة الى مجلس النواب يمثل فرصة كبيرة لغرض المطالبة بالاصلاح الذي يحتاجه العراق ، بعد الازمات التي مر بها بعد الحرب ، لذا تعددت القضايا التي تناولها ممثلي المعارضة – حيث صنف ممثلي الاحزاب بالمعارضة داخل البرلمان من قبل الاكثرية الحاكمة المؤيدة للحكومة بغض النظرعن من هو رئيس الحكومة وأعضائها – مثل قضية النفط والاراضي الزراعية وتحسين وأصلاح الاوضاع السياسية وتعديل نظام الانتخابات بجعلها انتخابات مباشرة ، لتحقيق نوع من الحرية في ممارسة العملية الانتخابية من قبل المواطن نفسه دون الحاجة الى اوصياء على اتخاذه القرار في من يمثله .

تعتبر الدورة الانتخابية الثانية عشرة من أهم الدورات الانتخابية لمجلس النواب العراقي في العهد الملكي ، لانها اكملت المدة القانونية اي اكمال عقد جميع اجتماعاتها التي ينص عليها القانون ، وهي اربع اجتماعات لكل سنة اجتماع يبدأ في اول يوم من شهر كانون الاول ، ويمتد لستة اشهر ، تتفاوت هذه الاجتماعات في عدد الجلسات التي تعقد لغرض مناقشة القوانيين واللوائح المهمة التي تحتاج الى التشريع ، وكانت اهم الجلسات التي تتميز بطول المناقشة وتشعبها في جميع المواضيع الخاصة بالدولة وشؤونها والاوضاع العامة هي التي تكون خاصة بالمذاكرة ومناقشة خطاب العرش ،الذي يلقى في افتتاح اجتماع المجلس ،لانه يعبر في اغلب الاحيان عن منهاج الحكومة التي تنوي السير عليه خلال فترة تشكيل هذه الحكومة ، بالاضافة الى جلسات مناقشة الميزانية العامة للدولة والتي تقدمها وزارة المالية الى المجلس لاقرارها ، حيث يجري خلال هذه الجلسات مناقشة موسعة للوضع العام في العراق ، وسياسة الدولة أزاء الازمات التي يمر بها البلد وتأثيراتها على المواطن وحياته .

ثالثاً : قضايا الاصلاح في مناقشات مجلس النواب

تنوعت القضايا التي طالب أعضاء في البرلمان باصلاحها ، وأتخاذ اجراءات جدية في سبيل تحقيقها ، وتحسين اجراءات الوزارات اتجاهها ، و تميزت هذه القضايا بكثرتها الا أنه يمكن التركيز على قضيتين اساسيتين تمس حياة المواطنين بشكل مباشر ، وذات تأثيرات كبيرة على اقتصاد وسياسة الدولة العراقية بصورة عامة وهي :

١ – قضية النفط والمطالبة بتأميم الموارد النفطية :

بعد الازمة الاقتصادية التي شهدتها الحرب العالمية الثانية ونتائجها الوخيمة على الاقتصاد العالمي بصورة خاصة ،نشأت حركة قوية ومؤثرة للمطالبة بتعديل الامتيازات النفطية ، والتي منحت في ظروف خاصة ومختلفة عن ظروف الفترة موضوع البحث ، حيث كانت المطالبة بحصر امتيازات الشركات النفطية بالحقول المكتشفة فقط لغرض منح الاراضي الغير مستغلة لشركات أخرى لكي تتصرف الدولة بعوائدها مما يعود بالفائدة على الشعب عن طريق رفع المستوى المعاشي للمواطنين وتحسين احوال العمال وغيرهم .

أن الاتفاقيات التي ابرمتها بعض دول جوار العراق مع شركات امريكية ،دفعت المعارضة الوطنية المتمثلة في ذلك الوقت بالاحزاب السياسية وبعض اعضاء مجلس النواب وصحف المعارضة الى المطالبة برفع الغبن عن حقوق الشعب عام ١٩٤٨ ، مما أجبر الحكومة البريطانية ممثلة بشركاتها الاحتكارية للعمل على تعديل الاتفاقيات النفطية ، لذا بدأت مفاوضات تمهيدية بين الحكومة العراقية في زمن وزارة مزاحم الباجه جي التي تألفت في ٢٦ /حزيران / ١٩٤٨ ، حيث ورد في منهاج الوزارة والذي أعلن عنه في خطاب العرش للاجتماع الاعتيادي الاول لمجلس النواب الذي بدأ في ١ / كانون الاول / ١٩٤٨ ، حيث ورد فيه " **الحكومة باذلة مزيد من اهتمامها في اخراج مشروع مصفى النفط الحكومي الى حيز التنفيذ ، والمفاوضات جارية مع الشركات في هذا السبيل ، ولفقدان التوازن بين حصة الحكومة من النفط وبين أرباح الشركات صاحبة الامتياز ، فاتحت الحكومة الشركات ذات العلاقة لتعديل الامتياز بشكل يضمن للحكومة موارد اضافية تساعدها على توسيع اعمالها العمرانية والانشائية** ".[١٤]

كان لوجود عدد من نواب احزاب المعارضة في الدورة الانتخابية الثانية عشرة لمجلس النواب تأثير قوي جداً في الدعوة الى رفع الغبن عن حق الشعب العراقي في نفطه ، من خلال توجيه الاسئلة والاستفسارات الى رئيس الوزراء والوزارة القائمة أنذاك ، الا وهي وزارة نوري السعيد العاشرة التي تألفت في ٦ / كانون الثاني / ١٩٤٩ ،بعد استقالة وزارة مزاحم الباجه جي ،[١٥] ويمكن القول أن تأليف وزارة نوري السعيد في هذه الفترة ، والتي كانت تشهد احداث جسيمة بالنسبة لقضية فلسطين وأوضاع العراق الاقتصادية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتضرر العراق من الازمة الاقتصادية العالمية ، كانت

الوسيلة الوحيدة لمواجهة قوى المعارضة التي تنامى دورها من خلال احزابها الناطقة بلسانها فالشخص الوحيد القادر على مواجهة ذلك وأتخاذ قرارات حاسمة في هذه الفترة هو نوري السعيد ، السياسي المحنك الذي يستطيع الركض مع (الارانب والكلاب) حسب تعبير حنا بطاطو .[١٦]

أول طرح لهذه القضية ورد في كلمة النائب **موحان الخيرالله** (نائب المنتفك) ، عند مناقشة العريضة الجوابية لخطاب العرش ، حيث قال "**أذكر شيئاً بصدد ما سمعناه من أن الحكومة ستقوم بمفاوضات حول تعديل مقاولة النفط ، اننا لا نعلم عن ذلك شيئاً أنما هذا هو الذي سمعناه فالكل يعلم أننا قد كنا في حينه مرغمين على عقد تلك المقاولات و مضطرين على التوقيع عليها بغية أن لا يقتطع من وطننا قسم كبير وهو الموصل ، ولكن بعد أن حصلنا على الاستقلال وجب على المسؤولين أن يزيلوا هذا الحيف الذي لحقنا من جراء عقد هذه المقاولات لاسيما ونحن لا نملك غير النفط مورداً موجوداً في بلادنا بكثرة** ".[١٧]

كما تحدث النائب عن الموصل **محمد حديد** مطولا عن قضية الامتيازات النفطية وبشكل مفصل ودقيق عن اسعار النفط والارباح التي تحققها الشركات الاجنبية الحاصلة على أمتيازات النفط في العراق وصافي الارباح التي يحصل عليها العراق ، وبسبب قرب اعادة النظر في عقد الامتياز والذي ينتهي بعد مرور عشرون عام أي عام ١٩٥١ ، فأنه دعا الى التشدد اتجاه هذه الشركات والتي تستغل شروط الامتيازات نفسها محاولة لتسويف القضية و أبقاء نفس الشروط خدمة لمصالحها ، وقد طالب الحكومة " **أن يوضع حد أدنى لانتاج النفط وعلى الحكومة أن تلزم الشركة صاحبة الامتياز بالوصول الى هذا الحد من الانتاج ضمن مدة معينة ، وبعد ذلك عليها أن تتخلى عن المناطق التي لا تستثمر من مناطق الامتياز فحينئذ يمكن أن تحصل الحكومة على شروط افضل بكثير من الشروط الحالية للمناطق الباقية ، ومما يؤسف له ايضاً ان هذه الامتيازات في جميع المناطق اعطيت الى شركات ثلاث وهي تتكون من جماعة واحدة ، فيجب ان تلزم الشركات بالاستثمار في مناطق معينة و خلال مدة معينة من السنين فقط فنحتفظ بالحقول التي وجدت فيها النفط و تتخلى عن الاراضي الاخرى** ".[١٨]

وهكذا كانت هناك دعوات كثيرة ومستمرة لتعديل هذه الامتيازات داخل مجلس النواب ، فخلال الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٩ وبعد تأليف توفيق السويدي للوزارة في ٥ /شباط / ١٩٥٠ ،[١٩]وردت فقرة في منهاج الوزارة تتحدث عن النفط نصت "**السعي لجعل امتيازات النفط أكثر فائدة للبلاد مما هي الان ، والاسراع في تأسيس مصفى النفط** "[٢٠]، فبسبب هذه الفقرة نشطت مناقشات النواب في قضية النفط ومطالباتهم بتعديلها خلال المذاكرة على المنهاج الوزاري في جلسات المجلس ، حيث تحدث **سليمان الشيخ داوود** (نائب العمارة) خلال الجلسة الخامسة " **أن الامتيازات ظالمة بالنسبة الى مثيلاتها في بلاد العالم وخاصة البلاد المجاورة ، و أن الغيض والسخط عليها في**

العراق بلغ حد الثورة عليها " ، كما أضاف " **أن تعديل امتيازات النفط لمصلحة العراق أصبحت قضية حياة أو موت بالنسبة لاقتصاديات البلاد** ".[٢١]

تحدث النائب عن مدينة بغداد **عبد الرزاق الظاهر** بكلمة مطولة عن قضية النفط لكونه قد شغل منصب وزير الاقتصاد لفترة خلال حكومة علي جودت الايوبي ، فكان كلامه يعبر عن وجهة نظر شخص عارف بخفايا الامور ، وطالب أن يعقد المجلس جلسة خاصة لمناقشة قضية النفط تكون مدعومة بالتقارير بأعتبار أن هذه القضية ليست قضية سياسية أنما هي قضية حيوية يجب حلها ، حيث قال " **لقد أطلعت على ما هناك من الفواجع و الرزايا بالنسبة للجهة العراقية و ما ينبغي أن يكون مدار حديث وعناية كلية فالشركات وهي فلول وبقايا الاستعمار ...، أستولت على هذا النفط في ظروف مناسبة لها للغاية ، لكنها بالرغم من ذلك لا ترضى أن تنفذ تلك الشروط التي أملتها هي تلك الشركات علينا** "[٢٢]، لقد كان لتأميم النفط الايراني في عهد حكومة الدكتور مصدق في ١٩٥١ ، أثر كبير في تحفيز وتشجيع الجماهير والاحزاب وسياسي العراق على المطالبة بالتأميم للنفط العراقي وتخليصه من الاحتكار للشركات الاستعمارية المتحكمة في مصيره ، حيث كان لممثلي الاحزاب في البرلمان موقف بارز في الدعوة الى التأميم وبالاخص حزب الاستقلال ممثلاً بأمين سره **محمد صديق شنشل** النائب عن الموصل ، حيث يذكر عبد الرزاق الحسني أن "**حزب الاستقلال وحده من بين الاحزاب العلنية تبنى فكرة التأميم** ".[٢٣]

تقدم محمد صديق شنشل (نائب الموصل) بسؤال الى رئيس الوزراء حول أمكانية أن تقوم الحكومة بتأميم مشاريع النفط في العراق ، خاصة بعد خطوة ايران ،في ١٨ / أذار / ١٩٥١ نص على " **١- هل تفكر الحكومة بتأميم مشاريع النفط في العراق ٢- هل يرى رئيس الوزراء طريقة أخرى لحمل شركات النفط على وضع حد لتعنتها و أصرارها على غبن العراق وظلمه ونهب أهم موارده وأعظم ثرواته** " ، وبسبب مماطلة رئيس الوزراء بالاجابة دفع نواب المعارضة الى الاصرار على الاستمرار في المناقشة ، الامر الذي أجبر رئيس الوزراء (نوري السعيد) على ترك القاعة ، ودخول نواب المعارضة في نقاش حاد مع مؤيدي الحكومة حول وجوب تأميم النفط .[٢٤]

ونتيجة لذلك قدم (١٨) **نائبا** في المجلس طلب لتأميم النفط العراقي في ٢٥ / أذار / ١٩٥١ ، جاء فيه عدة أسباب تجبر الحكومة على أتخاذ قرار التأميم بسبب مخالفة هذه الشركات لنصوص الامتيازات من خلال " **أولاً :أمتنعت عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة الابار والمؤسسات الموجودة والتي في مقدورها زيادة طاقة الانتاج اضعاف مضاعفة ،ثانياً : انها أوقفت استخراج النفط بصورة نهائية كشركة نفط البصرة لان امتيازها اقل استغلالاً عن امتيازات شركة النفط العراقية ، ثالثاً : امتنعت عن تسليم الحصة المستحقة من الارباح على اساس الذهب خلافاً لنصوص الامتياز ، رابعاً : احجمت عن تدريب العراقيين في الخارج على الاعمال الفنية مما التزمت**

به في نصوص الامتياز ، وقد مضى اكثر من ربع قرن دون أن تهيء خبير عراقي واحد ، لذا نرى من الواجب أن نتقدم بطلبنا هذا للحكومة وفقاً للمادة (٤٥) من القانون الاساسي ، راجين سن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط في العراق جميعها دون استثناء". [٢٥]

تم الاتفاق أن يتم طبع وتوزيع الطلب على النواب لتحديد جلسة للمذاكرة عليه الا أن هذه الجلسة لم تحدد حتى انتهاء الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ في ٣١ / أيار / ١٩٥١ ، وأستمرت المناقشات والمطالبات أما بتعديل الامتيازات لصالح العراق أو تأميم الثروة النفطية خلال فترة أنعقاد الدورة الثانية عشر ، وحتى أقرار تعديل الاتفاقيات عام ١٩٥٢ ، حيث دفعت الدعوة الى التأميم الاوساط الاستعمارية وشركاتها الى الاستعجال بالمفاوضات والخضوع الى مبدأ مناصفة الارباح مع الحكومة العراقية ،لان التأميم سيكون ضربة قوية لمصالح هذه الاوساط المتمثلة بالحكومتين البريطانية والامريكية .[٢٦]

٢- الدعوة الى أصلاح سياسي وأنتخابي :

نشأت مطالبات و دعوات كثيرة الى الاصلاح السياسي والذي يعتمد على تعديل نظام الانتخابات القديم ، لان النظام القديم يعتمد على طريقة الانتخاب على مرحلتين أي انتخاب غير مباشر كما أوضحنا ذلك سابقاً ، ويعود السبب الى أن هذا النظام جلب مجالس نيابية مُسيرة من قبل الوزارة ، التي يؤلفها الملك (الوصي) ويقيلها ساعة يشاء بأرادة ملكية ، عن طريق تزوير الانتخابات وأيصال الاشخاص الذين ترغب الحكومة في وصولهم الى المجلس ، مما يجعل هؤلاء النواب يدورون في فلك الحكومة ، ولا يستطيعون ممارسة أي ضغط أتجاه سياسة الحكومة لغرض تحسينها أو تغييرها .

رغم أن النواب في الدورة الثانية عشرة والتي جرت انتخاباتها في حزيران ١٩٤٨ ، قد أنتخبوا بناءاً على نظام الانتخابات غير المباشرة (اي المرحلتين) الا انهم طالبوا بتغيير هذا النظام وجعله مباشر ، مما يوفر الحرية للشعب في أختيار من يمثله في البرلمان ،[٢٧] كما دعا النواب المعارضين في الغالب الى تغيير الاسس المتعارف عليها في الحكم في بلد يحاول الاتصاف بصفة الديمقراطية ، حيث أن اسلوب الحكم المتبع في تلك الفترة هو أنفراد اشخاص محددين بالحكم من خلال صيانة وحماية أنفسهم بسلطات وأنظمة خاصة تمنع خروجهم عن السلطة ، مما يعتبر من مزايا الحكم الدكتاتوري ، لذا تحدث **حسين جميل** (نائب بغداد) عن ذلك خلال مناقشتهُ لخطاب العرش عند أفتتاح الاجتماع الاعتيادي للمجلس عام ١٩٤٨ بقوله " **أن التنازع عن الحكم اسلوب صحيح في كل بلد ديمقراطي ، أن من حق كل حزب وكل فئة وكل شخص أن يدعو الى أرائهُ ، وأن يُبشر بها بكل ما لديه من مجالات ، في الحملات الانتخابية والاجتماعات وغير ذلك لكيما ينال ثقة الشعب في الانتخابات فيتولى الحكم وهكذا يبُشر الجميع بأرائهم ومبادئهم هذا هو الاسلوب الدستوري لتداول**

الحكم ، و هو أمر ضروري لقيام نظام دستوري يضمن للجميع حق أبداء ارائهم وحق التنظيم السياسي وحق ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الدستور ، ولكن أسلوب الحكم في العراق بعيد عن هذا الاسلوب الصحيح المقرر في القانون الاساسي ، فالناس محرومين من حرياتهم الدستورية وقد جرى تدخل كبير في الانتخابات النيابية ، مما دفع الحكومة الى تحدي النواب بأنهم كلهم يعينون فمن يدعي أن الشعب قد أنتخبه فليفعل ذلك ، الامر الذي جعل الحياة البرلمانية عاجزة عن أداء واجباتها وممارسة حقوقها فهي لا تستطيع أن تزيح وزارة من الحكم أو أن تحاسب وزيراً ".[٢٨]

كان الاصلاح السياسي مطلب ملح وخاصة بعد أن أصبح بقاء الوزارة في الحكم يعتمد على أرادة الوصي والطبقة السياسية الحاكمة في حين أن ذلك يجب أن يكون من واجب مجلس النواب ، كما أن صلاحية حل المجلس من قبل الوزارة وأجراء انتخابات جديدة ، حيث أنعكس بقوة على طبيعة اداء مجلس النواب ودوره الرقابي ، حيث اصبح المجلس خاضع للوزارة يسعى في الغالب الى كسب رضاها بدلاً من محاسبتها ،وخاصة أذا جاءت ذات اغلبية تابعة للحكومة،[٢٩] وهذا الذي تناوله النائب **عبد الرزاق الظاهر** (نائب بغداد) في حديثه في المجلس حيث قال " **أن اوضاعنا بأمس الحاجة الى أصلاح جذري يتناول كافة مرافق الدولة ، فنحن نعتبر أننا بهذه المعارضة الحالية التي قد تكون ثقيلة على البعض نقوم بواجب محتم علينا تجاه الامة التي يجب أن نقدم لها كل ما في وسعنا ، ولكن مع هذا كله أعتقد اعتقاداً جازماً أن أي عمل اصلاحي صحيح لايمكن أن يبدأ الإ في هذه الندوة فمتى أصبح للعراق برلمان يستطيع أن يقول للحكومة التي لاتعجبه تفضلي بالاستقالة ، ففي ذلك اليوم يصبح العراق في اول مرحلة من مراحل تقدمه وأزدهاره ، أما ونحن نعلم مع الاسف أن تاريخ الحكومات العراقية حافل بكون الهيئة التنفيذية هي التي لها اليد العليا على المجلس تتحكم به دائماً وهو أضعف من أن يزحزح تلك الحكومات لهذا فقد اختل التوازن بين قوى الدولة لان السلطة التنفيذية هي المسيطرة على السلطة التشريعية وهذه علة العلل** "، وأكد النائب على أهمية اصلاح نظام الانتخاب تبعا لذلك . [٣٠]

نشأت بسبب هذه الدعوات لاصلاح الواقع السياسي مناقشات ومجادلات كلامية داخل المجلس وخاصة مع نواب المعارضة وبالاخص الذين ذكر عدد من اسمائهم رئيس الوزراء نوري السعيد حيث قال " **نواب المعارضة منهم عبد الرزاق الحمود وذبيان الغبان وحسن عبد الرحمن وعبد الرزاق الشيخلي وعبد الرزاق الظاهر وغيرهم وأستثني حزب الاستقلال في أمكانية التلاقي مع هؤلاء** "[٣١] ، وقد رد النائب **حسين جميل** على كلام رئيس الوزراء نوري السعيد الذي أعتبر أن نواب المعارضة يريدون أن يتحقق الاصلاح في سرعة البرق ، حيث قال " **أن فخامة رئيس الوزراء ذكر بأن المعارضين يريدون أن يغيروا الاوضاع ويقلبوا الامور برمشة عين ، وأن يقيموا بمحطات جنات**

عدن ، أن المعارضين ليسوا مجانين ولله الحمد حتى يطلبوا الاصلاح برمشة عين لكننا لم نجد أننا قد وضعنا قدماً في اول الطريق المؤدي الى الاصلاح ، ونحن نعلم أن الاصلاح لايمكن أن يتحقق بالسرعة التي نتمنى الاصلاح فيها ولكننا مع الاسف لانجد أننا متجهون نحو الاصلاح ، أو أننا وضعنا اللبنات الاولى في البناء والذي ترومه للشعب لتحقيق الاصلاح وهذا هو موضوع الشكوى والتذمر "[٣٢].

كانت من المحركات الاساسية لبدء المناقشات في داخل مجلس النواب هو موضوع مناقشة فقرات خطاب العرش الذي يلقى في بداية كل أجتماع لمجلس النواب وبالاخص الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، حيث وردت فقرة مهمة كانت محور أساسي لتقوية مطالبات النواب بالاصلاح حيث نصت على " **أن أحداث السنوات الاخيرة قد كشفت لنا عن حاجة البلاد الى نهضة اصلاحية جبارة وسريعة تتناول جميع نواحي الحياة وتهدف الى أصلاح مرافقها كافة ، والى تقويتها وخاصة الادارية والمالية والاجتماعية والدفاعية ، وتثبيت روابط التعاون وتوثيقها بينها وبين سائر الاقطار العربية ، وهذه النهضة الشاملة هي العلاج الشافي لما أصاب البلاد من جرأ الاخطاء والنكسات التي كان أخرها كارثة فلسطين** "[٣٣]

تحدث النائب **محمد حديد** (نائب الموصل) عن موضوع الاصلاح السياسي حيث قال "**المشاكل تتطلب قبل كل شيء أصلاحاً سياسياً في أوضاعنا فيجب أن تأتي الى الحكم وزارة تتحمس بمصلحة الشعب ، وتعمل وفقاً لرغباته وتستند اليه ولا يتم ذلك إلا بأتباع القواعد الديمقراطية البرلمانية وفسح المجال للحريات وفسح المجال للتنظيم السياسي المنظم بأقصى حدوده وتجنب التدخل في الانتخابات النيابية بحيث يأتي الى المجلس نواب يمثلون مناطقهم تمثيلاً صحيحاً وتنبثق منهم الحكومة التي تخدم الامة** "[٣٤]

تناول عدد من النواب مسألة قصر عمر الوزارات في الحكومة العراقية وسرعة تغييرها في معرض مناقشتهم لمنهاج الوزارة الجديدة ،أي وزارة **توفيق السويدي** ، (تألفت في ٥/شباط/١٩٤٩ والتي قدمت منهاجها الى مجلس النواب خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ خلال الجلسة الرابعة)، فتحدث النائب **عبد الرحمن الجليلي** (نائب الموصل) حول هذا الموضوع حيث أشار الى كثرة الوزارات خلال فترة قصيرة من قيام الدولة العراقية وقصر عمر هذه الوزارات وعدم أمكانية الوفاء بالتعهدات والوعود التي تذكرها هذه الحكومات في مناهجها مما أفقد المواطن الثقة في تحقيق أي من هذه المناهج حيث قال " **أن الناس أصبحوا يسخرون سخرية أليمة مرة مما يسمعون في كل يوم من دعاوى الاصلاح ، يسخرون لانهم سمعوا هذا الكلام سنين طوال ثم لم يجدوا إلا السوء ، ويشكوا الناس جميعاً بما فيهم الوزراء الحاليون والسابقون مر الشكوى مما ذكرت والوزراء أعلم مني بمواطن الفساد بحكم مسؤوليتهم ولكنهم مع ذلك طالما تسألوا كيف نصلح و قد عم الفساد ونخر سوس الاضطراب**

والفوضى في جسم الدولة ، أيها السادة أننا لانريد اشخاصاً يستوزرون فيحكمون ويتحكمون ولكننا نريد وزراء يحكمون فيصلحون "[٣٥] .

لقد أكد أغلب النواب المتحدثين حول منهاج الوزارة على نقطة جوهرية مهمة ألا وهي عدم ثبات بقاء الوزارة في الحكم لفترة طويلة وتغيير مستمر في شخوص قادة الوزارات والوزراء ، مما يساهم في عدم تحقيق الاصلاح المنشود والمطلوب للنهوض بواقع البلاد ، أمثال **ذبيان الغبان وحسين جميل** (نواب بغداد) ، حيث يقول **ذبيان الغبان** " **أن انتقد أمر تشكيل الوزارات الذي أعتبره علة العلل و أذا ما أصلحنا تشكيل أدارة الحكم أصلحنا كل شيء ولكن يظهر لي أن النوايا الاستعمارية والحاكمين بأمرهم لا يلتفتون الى هذه النقطة الحساسة فنتكلم عن أمور غير جوهرية وتلتزم القشور وتترك اللباب** " ، أما النائب **حسين جميل** فقال " **الاصلاح الذي يزيل التذمر هو قبل كل شيء الاصلاح السياسي الذي تتوطد فيه أحكام الدستور والحريات العامة وتثبت فيه سيادة الامة ، ويتحرر فيه الوطن من كل نفوذ أجنبي ووزارة كهذه لا تتكون الإ أن تكون منبعثة من الشعب تؤمن بمصالحه وتأتي الى الحكم مؤيدة من المجلس المنتخب نتيجة أنتخابات حرة ، فأنا أومن بأن نقطة البدء بالاصلاح هي في الانتخابات الحرة الصحيحة المباشرة** "[٣٦].

وقد ربط النواب الداعين الى الاصلاح أي عملية أصلاحية بضرورة أصلاح نظام الانتخابات قبل كل أصلاح ، وعُد تزوير الانتخابات وقربها الى التعيين منه الى الانتخاب علة تأخر العراق خلال تلك الفترة أوضح ذلك النائب **عبد الرزاق الظاهر** الذي قال " **أذا اريد اصلاح الحال بحيث يعطي الفلاح أرضاً يعتاش بها والعامل عمل شريف يجب اصلاح شأن الانتخابات ، وأباحة حريتها التي تستطيع أن تطعم الجائع وتكسو العريان وتعطي الارض لمن لا أرض له والمأوى لمن لا مأوى له لم يخلق بعد ، مثل هذه الحكومة يجب أن يكون سببها الى الحكم الشعب رأساً و مجلس النواب يعمل رغم أنف السلطة التنفيذية وهي التي تأتمر بأمره بحيث تكون الوزارة مجرد لجنة من اللجان تنظر في أمور الدولة المستعجلة وفق رغبة ذلك المجلس وفي الساعة التي نقول لهم (تفضلوا أخرجوا) يخرجون بكل تواضع ، في ذلك اليوم يبدأ تاريخ العراق و ما عدا ذلك باطل** "[٣٧].

وكان هجوم النواب على فقرات المنهاج الوزاري طويل وينصب في أنه لاجدوى من المناقشة لانها عبارة عن حبر على ورق ، حيث قال النائب **فائق السامرائي** (نائب بغداد) " **لا أرى فائدة كبيرة من مناقشة المناهج الوزارية ، أذ المشكلة في نظري أعمق من هذه المناهج المزركشة وأعمق من هذه التبدلات الوزارية ، تُحبر المناهج وتروح الوزارات وتجئ والوضع ينحدر من سيء الى أسواء لان (الذهنية السياسية) المسيطرة اليوم هي نفسها التي كانت مسيطرة قبل ربع قرن أو يزيد فما لم تتغير هذه الذهنية السياسية السائدة ، وما لم يأتي الى الحكم رجال يؤمنون بضرورة الاصلاح الجذري الجرئ الحاسم فلا فائدة ترجى من هذه المناهج لاننا لو نفذنا جزءاً ضئيلاً من هذه المناهج**

التي أعدت في السابق لكان هذا النزر الضئيل مما نفذ منها كافياً لان يخلق من العراق جنة عدن أخرى،ولكنها طويت وأصبحت في زوايا النسيان ،وحبذا لو قام صديقي معالي وزير المعارف و أمر بطبعها طبعاً أنيقاً وتجليدها تجليداً مذهباً حتى يمكن الاستفادة منها لدى مدارسنا في تعليم صناعة الانشاء لنحصل منها على هذه الفائدة على الاقل".(٣٨)

وكان للنائب **اركان العبادي** (نائب الديوانية) قولا أيضا في مسألة الاصلاح حيث قال "**إن مجال الاصلاح ايها السادة سهل لو فكرتم فيه ملياً و ما أسهله في بلاد غنية لا تزال خاماً في شتى نواحيها وشؤونها ولكن اهم شيء يتطلبه هو الرغبة والحماس عند المسؤولين ، لايمكن أن يتحقق شيء في هذا العالم دون العمل ، فمتى ما تيسرت الرغبة ووجد الحماس المطلوب وجدنا الاعجوبة قد حصلت ولأصبح الحاضر والماضي من الحسنات التي نتناولها أحياناً للتسلية والدعابة ، وقبل أن أختم كلمتي أود أن اشير الى بعض الملاحظات عن أهم شيء ذكرته في كلمتي هو الاعمار الاقتصادي** "، وكانت تتلخص ملاحظاته حول أعداد ميزانية للمشاريع العمرانية و أعداد مشروع لتوزيع الاراضي وتدعيم الميزان التجاري .(٣٩)

كما تحدث النائب **اركان العبادي** أيضاً عن الحاجة الى أدخال عناصر شابة وفتية في عملية قيادة العراق وترك الزعامة للشيوخ لغرض التوجيه حيث قال " **في الدول الفتية الناهضة تكون الزعامة والتوجيه عادة للشيوخ ، وانا لا أخشى مما يسمونه بحماس وأندفاع الشباب لان الدول الفتية يجب أن تكون بطبيعة الامر مندفعة طامحة لأنه لايمكن أن يحقق شيء في هذا العالم دون الحماس والرغبة في الاصلاح ، فنحن أذن ابناء هذا الجيل ياسيدي نزف اليكم بأختصار ما نريد وبأقل الكلم ، نريد مستقبلاً تاماً يُناط بموجبه مصيرنا نحن بإرادتنا وأرادة شعوبنا العربية المشتركة فيعبر فيه جهاز دولتنا عن مشيئة المجموع الحقيقية لا مجموعة من الشعب والمصالح الشخصية ، نريد حكومة تسن الشرائع وتُحضر البرامج وترسم الخطط كما تقتضي حاجات مجتمعنا ، وكما تفرضه حتماً مصالحنا الحقيقية ، لا فقر ولا مرض ولا ظلم ، فماكان حتى الان في العهد السحيق وما كان في العهد الحاضر يجب أن يتوارى فيما وراء الافق البعيد** "، كما أضاف " **نريد أن تكون هذه الادارة الحكومية منبعثة عن وحدة قومية تتعالى عن عوامل الخراب والتجزئة ، متينة في الاسس قديمة التجانس ، فلا طوائف ولا شيع ولا طبقات ولا حماية ، نريد أدارة صحيحة تعبر عن مشيئة هذا الجهاز دون الاتكال على أي حليف أو صديق ، نريد المساواة التامة وتبادل المنافع والمصالح المشتركة** ".(٤٠)

وقد تقدم عدد من نواب المعارضة في ٢٦ / شباط / ١٩٥١ بطلب الى الحكومة لتعديل قانون الانتخاب وجعله مباشراً وطالبوا بالاخذ بطريقة الانتخاب المباشر لانه أكثر أنطباقاً على أحكام الدستور الذي يمنح هذا الحق للمواطن لكي يمارسه بدون صعوبة و لا عرقلة خلافاً لطريقة الانتخاب

على درجتين ، كما أنه يبسط العملية الانتخابية ويقصر وقتها ويمنع التدخل الحكومي فيها ،[٤١] الإ أن هذا الطلب لم يجاب عنه ولم تتخذ الحكومة أي أجراء في سبيل تطبيق الانتخاب المباشر ، مما دفع الحركة الوطنية الى زيادة الضغط على الحكومة والوصي بتقديم المذكرات ، والقيام بحملة في الصحف المحلية للمطالبة بأصلاح نظام الانتخابات وتعديل الدستور بغية نشوء نظام ديمقراطي يخدم الشعب وتحقق الاصلاح المنشود في جميع المجالات ، الامر الذي أعطى نتائجه في انتخابات ١٩٥٤ عندما طبق الانتخاب المباشر .

الخاتمة

بعد دراسة الواقع الاقتصادي والسياسي للعراق خلال الفترة موضوع البحث نتوصل الى أنه كانت هناك ضرورة للمطالبة بالاصلاح في جميع المجالات ، لذا كان ميدان هذه الدعوات هو قبة البرلمان وخصوصاً في مدة الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،والتي ضمت عدد لاباس به من نواب المعارضة المعبرين عن أمال ناخبيهم في المطالبة بالاصلاح .

تعددت المناقشات وطالت للدعوة الى الاصلاح من قبل النواب وبالاخص في ميدانين مهمين هما النفط وتأثيره على الاقتصاد العراقي المنهار في تلك الفترة ، والحاجة الى تعديل أمتيازاته ان لم يكن تأميمه ، لغرض زيادة أيرادات الدولة العراقية مما ينعكس بطبيعة الحال على رفع مستوى الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين ، والجانب الثاني هو الاصلاح السياسي من خلال تعديل أولاً نظام الانتخاب ، لترابط نشوء حياة سياسية ديمقراطية تراعى فيها الحريات والحقوق بضرورة تعديل نظام الانتخاب وجعله مباشر ، الامر الذي يوفر حرية نسبية للناخب لتحديد من يمثله في البرلمان ويستطيع أيصال صوته ومطالبه وطموحاته في حياة حرة كريمة ،وينعكس بالتالي على ايجاد حكومة قادرة على تحقيق بعض من طموحات الشعب في النهوض والتقدم .

وقد استغل نواب المعارضة جميع المناسبات المتاحة لغرض المطالبة بالاصلاح مثلاً خلال مناقشة خطاب العرش ، أو عند طرح الميزانية العامة للمناقشة من قبل مجلس النواب ، حيث يحق للنواب الحديث ومناقشة جميع مفاصل الحياة العامة من سياسية وأقتصادية وأجتماعية داخلياً وخارجياً .

الهوامش والمصادر:

١- د.جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨ ،بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ص ١٨٤-١٨٥ .

٢- الدولة العراقية ، مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، بغداد ، ١٩٤٨.

٣- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ،الجزء السابع ، الطبعة السابعة ،بغداد ١٩٨٨، ، ص ص ٢١- ٢٢ .

٤- المصدر السابق ، ص ١٠ .

٥- د. جعفر عباس حميدي ، المصدر نفسه ، ص ص ١٩٢ -١٩٨ .

٦- د. محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧ -١٩٦٨ ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٠٧ -١٠٨ .

٧- د. جعفر عباس حميدي ،المصدر نفسه ، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

٨- عبد الاله توفيق الفكيكي ، البدايات الخاطئة (قراءة جديدة في تاريخ العراق السياسي الحديث) ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ص ٤٩٤- ٤٩٨ .

٩- د. عادل تقي عبد البلداوي ، الانتخابات النيابية في العراق أنتخابات حزيران عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٤ أنموذجاً (دراسة وثائقية جديدة) ، بغداد ،٢٠١٢ ، ص ١٩-٢١ .

١٠- المصدر السابق ، ص ص ٢٢- ٣٢ .

١١- د.محمد عويد الدليمي ، المصدر نفسه ، ص ١٢٩ .

١٢- عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات ، الجزء السابع ، ص ٤٧ .

١٣- د.محمد عويد الدليمي ، المصدر نفسه ، ص ١٣٢ .

١٤- الدولة العراقية ، مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، بغداد ، ١٩٤٨ ،محضر الجلسة الاولى ، ص ٣ .

١٥- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، الجزء الثامن ،ص ٦٠ .

١٦- حنا بطاطو ، العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)، الكتاب الاول ،ترجمة عفيف الرزاز ،بيروت ، ١٩٩٥،ص ص ٣٦٩- ٣٧٠ .

١٧- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الخامسة في ١٩/كانون الاول/١٩٤٨ ، ص ص ٦٧- ٦٨ .

١٨- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ،الجلسة السادسة في ٢١/كانون الاول/ ١٩٤٨ ، ص ص ٨٦ – ٨٧ .

١٩- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ،الجزء الثامن ، ص ١٤٧ .
٢٠- الدولة العراقية ، مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، بغداد ، ١٩٤٩ ، الجلسة الرابعة ، ص ٢٢.
٢١- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ،الجلسة الخامسة ،ص ص ٣٩ – ٤٠ .
٢٢- المصدر السابق ، ص ٥٧ .
٢٣- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب العراقية ،بيروت ، ١٩٨٣ ،ص ٣٥٩ .
٢٤- الدولة العراقية ، مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، بغداد ، ١٩٥٠ ،ص ٣٧١ و ص ص ٣٩٨- ٤٠٩ .
٢٥- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ،ص ص ٦٣٠-٦٣٥.
٢٦- فيصل حسون ، شهادات في هوامش التاريخ ، تقديم نجدة فتحي صفوة ،بيروت،٢٠٠١ ،ص ٤٢ .
٢٧- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ،الجلسة السادسة في ٢١/كانون الاول / ١٩٤٨ ، ص ٨٣ .
٢٨- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ،الجلسة الخامسة في ١٩/ كانون الاول /١٩٤٨ ،ص ٦٣ .
٢٩- د.علي عبد شناوة ، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي والفكري حتى عام ١٩٦٥ ، بغداد ، ٢٠٠٣،ص ١٩٥ .
٣٠- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الثامنة في ٢٨/ كانون الاول /١٩٤٨ ، ص ص ١٢٠- ١٢١ .
٣١- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ،الجلسة التاسعة والعشرين في ٢٧/ نيسان / ١٩٤٩ ، ص ٤٢٤ .
٣٢- المصدر السابق ، ص ٤٢٦ .
٣٣- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة الاولى في ١/ كانون الاول / ١٩٤٩ ،ص ٢ .
٣٤- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ،الجلسة الثالثة في ١٢/ شباط / ١٩٥٠ ، ص ص ١٥- ١٦ .
٣٥- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ،الجلسة الرابعة في ١٦/ شباط / ١٩٥٠ ، ص ص ٣١ – ٣٢ .

٣٦- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ،الجلسة الخامسة في ١٩/ شباط / ١٩٥٠ ، ص ص ٤٥- ٤٨ .

٣٧- المصدر السابق ، ص ص ٥٩ – ٦٠ .

٣٨- المصدر السابق ، الجلسة السادسة في ٢٠/ شباط / ١٩٥٠ ، ص ص ٨٢- ٨٣.

٣٩- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الخامسة والثلاثين في ١٧/ أيار /١٩٤٩ ،ص ٥٥٣.

٤٠- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ،الجلسة السابعة في ٢١ / شباط / ١٩٥٠، ص ص ١٠٠- ١٠٢ .

٤١- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ،ص ص ٢٤٨ -٢٥٠ .